بلا ولام الطلب الفعل اجزما	ايان اين من واى مهما	وان وتاليها لفعلين جزم
ولم ولما ان واذما حيثما	انى متى ما تلو اذ ما اسما	الشرط والجزا وذا الجواب سمّ

الجوازم بلا ولام الموضوعتين للطلب على وجه الاستعلاء او التساوى او الخضوع سواء كان المطلوب فعلا او تركا الفعل المضارع اجزم لفظا وكذا اجزمه بلم ولما الموضوعتين للنفي وكذا اجزمه بان واذما وحيثما وايان واين ومن واى ومهما وانى ومتى حال كون ما تلو اذما يعني حيثما الى اخرها اسما اتفاقا في غير مهما وعلى الاصح فيه وما قبله حرفا اتفاقا واما نفسه ففي الاصح ثم ان ما قبل ان جازم فعل واحد واما ان وتاليها فلفعلين جزم واللام للتقوية يسمى اولهما الشرط والثاني الجزاء وذا بالجواب سم ايضا والتفصيل ان الجوازم للفعل نوعان جازم لفعل واحد وهو اربعة لا ولام الطلبيتان ولا تجزمان فعل المتكلم المعلوم لان الشخص لا ينهى ولا يامر نفسه الا مجازا انتزيلا منزلة الاجنبي واما المجهول فيجزمانه لان المنهى والمامور الفاعل المحذوف ولم ولما وتشتركان في النفي وقلب معنى الفعل الى الماضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما الا ان لم تصاحب اداة الشرط دون لما وذلك لان مثبتها يصاحب قد معنى وهي لا تجمع اداة الشرط الموضوعة للتعليق

حاصله انه نفي لما كان استمراره الى الحال ونفي لما انقطع عنه يتحقق
فيها يناسب قد التحقيق الحالية وهي لا تجتمع
اداة الشرط لكونها للتعليق والاستقبال فكذا لما
ونحو لم [illegible] لاشتراكها في الاستقبال
ويا [illegible] اداة الشرط فتجمع معها
منه

بخلاف مثبت لم و نفي لم لايجب استمراره في الحال ولهذا يقال لم يخرج ثم
خرج بخلاف لما فلا تقول لما يخرج ثم خرج للتناقض و يجوز حذف
مجزوم لما دون لم و في لما يتوقع ثبوت المنفي دون لم وجازم الفعلين
وهو احدى عشرة كلمة على اربعة انواع حرف باتفاق وهي ان
وحرف على الاصح وهي اذما حيث ذهب سيبويه الى ان معنى اذما
نعم اقم ان تقم اقم وقال المبرد وابن السراج و الفارسي انها
اسم زمان بمعنى متى واحتجوا بانها كانت في الاصل اسما والاصل
عدم التغيير و اجاب سيبويه بانها في الاصل كانت للمستقبل فلما
تحولت عنه الى الماضي علم انها نزعت عن المعنى الاصلي واسم باتفاق
وهو حيثما وايان واين ومن وما واي واني ومتى واسم على الاصح
وهو مهما بدليل عود الضمير اليه ثم انها قسمان قسم لمجرد التعليق وهو
ان واذما وقسم يدل معه على غيره على قول سيبويه كالفرد العاقل لمن وغيره لما ومهما
والزمان لمتى وايان والمكان لاين واني وحيثما وكل منها كاي فانها
تفيد جميع ما يعينه القسم الثاني بحسب ما يضاف اليه هذا وقوله

مضارعين ماضيين او ذوي
تخالف وليا تيا مستقبلى

ق قوله مضارعين الخ حال من الفعلين يعني انه بعد ما كانا فعلين يجوز
ان يكونا ذوي اتحاد بان كانا مضارعين نحو وان تعودوا نعد او
ماضيين نحو وان عدتم عدنا او ذوي تخالف بان كان الاول مضارعا
والثاني ماضيا او بالعكس والقسم الثالث قليل حتى خصه بعضهم بالضرورة
قالوا لان الاتيان بالشرط مضارعا مجزوما وتعقيبه بما لا يقبله
قطع بعد الاعمال وهو ركيك جدا ورد عليهم ابن مالك بوروده في
القران نحو ان نشأ ننزل عليهم آية فظلت اعناقهم لها خاضعين
وفي الحديث نحو قوله عليه السلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا
غفر له واجابوا بان ظلت في الاية تابع ويغتفر فيه ما لا يغتفر في المتبوع
والحديث يجوز ان يكون مرويا بالمعنى وليا تيا اي الشرط والجزاء مستقبلي
المعنى وان كانا او احدهما بخلافه لفظا اما الشرط فلانه مفروض الحصول
في الاستقبال والثبوت والمضي ينافيه واما الجزاء فلانه معلق عليه
والمعلق على المستقبل مستقبل وهما ان كانا ماضيين لفظا فالجزم
محلي او مضارعين فالجزم لفظي او الاول مضارعا والثاني ماضيا

اى هو مع المتبوع وتفصيله انه ان اختلف النعت لفظا ومعنى
كالعاقل والكريم او لفظا فقط كالذاهب والمنطلق او معنى فقط
كالضارب من الضرب بمعنى زدك والضارب من الضرب فى الارض اى
السير فيها فان كان لمنعوت متعدد وجب التفريق بالعطف بالواو
اما العطف فلكونه اصل التثنية والجمع واما كونه بالواو فقط فلاصالته
وهذا القسم ذكره الناظم رحمه الله بقوله والمختلف من نعت غير الوحد
فرق منعطف اى فرق المختلف باحد الاوجه الثلاثة نعت غير المنعوت
المفرد حال كونه منعطفا بعضه على بعض سواء كان المنعوت مجتمعا
نحو جاءنى الزيدون العابد والزاهد والشاهد او متفرقا لعدم
اتيان التثنية والجمع هناك بواسطة اختلاف اللفظ فقط نحو قام
زيد وعمرو وبكر الصائم والنائم والعالم او مع اختلاف العامل
فى العمل نحو قام زيد ورأيت عمرا العالم والجاهل الا النعت اسم الاشارة
فلا يمكن فيه التفريق فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير بل بهذا
الطويل وبهذا القصير قاله سيبويه والمبرد والزجاج لانهم جعلوا
التطابق فى الجامد عوضا عن الضمير وحمل المشتق عليه قال الزيادى

وان قدرته بل لا او بيانا جاز ان كان لمنعوت معرفة فلا يجب فيه العطف

نحو مررت بزيد العالم العامل الكامل وان اتفق فلا يفرق سواء كان

المنعوت مجتمعا نحو جاء الرجلان العاقلان والرجال العلماء او متفرقا

كما في زيد وعمرو وبكر العلماء ولكن اذا تفرق المنعوت واختلف العوامل

فيلزم القطع لما سيتضح ما يأتي واما الثاني فيجري على مطلق توضيح انه

ان تعدد النعت والمنعوت فان كان العامل في المنعوت واحدا فان

اتحد العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين وان اختلف

فان اختلفت نسبة العامل اليهما نحو ضرب عمرو زيدا الظريفين فالقطع

او اتحدت نحو خاصم زيد عمرا فالقطع لكل عند البصريين والاتباع لا يف

عن الفراء والاول عن الكسائي وايهما شئت على ابن سعدان وان تعدد

العامل فان اختلف المعنى والعمل كجاء زيد ورايت عمرا الفاضلين

او في المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمر الظريفان او في العمل فقط كهذا مؤلم

زيد وموجع عمرا الكاتبين وجب القطع وهذا الكلام متروك في النظم

ذكرتها اتماما للفائدة وان اتحدت في المعنى والعمل جاز الاتباع مطلقا

كما قال الناظم ونعت معمولي عاملين وحيدي معنى وعمل اتبع بغير استثنا نحو جاء ولد

زيد وعمرو الكاتبان اتبع وقوله كالوصف بيان الحكم في صورة تعدد

للتواصل بخصوص المخطوطات

يرجى الاتصال على

+964-770118 0856

او

muhmaz@gmail.com